قانون الإمتثال الضريبي (FATCA) أمام حتمية التطبيق

كتب: علي بدران*

يعتبر قانون الإمتثال الضريبي الأميركي على الحسابات الأجنبية (FATCA)، من أهم المواضيع التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية حالياً في لبنان والعالم ويتم الإستعداد لتطبيقه في المهل المحددة، ومع اقتراب بدء سريان مفعول القانون يبدو أن كبريات الدول والمصارف تظهر إنصياعها له، وبطلب وتشجيع من السلطات النقدية في مختلف انحاء العالم التابعة لها للإلتزام الكامل بمفاعيل القانون. على الرغم من الإنتقادات لهذا القانون، إلا انه سيدخل حيّز التنفيذ في العام 2014، ويهدد القانون المذكور إستمرارية عمل ووجود المصارف والمؤسسات المالية التي لا تلتزم به.

هناك من يعتبر القانون تعدّياً على السيادة الوطنية لجميع الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة، على النحو الذي يشكّل خطراً على تعاملات المصارف والمؤسسات المالية مع العالم الخارجي، نظراً لتعارض نصوصه مع السيادة الوطنية لكل دولة، ولكن قد يراه البعض الآخر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتحصيل الضريبة الاميركية، وزيادة دخل الدولة، ومن ثم تطبيقه احد أوجه مكافحة التهرب الضريبي، وبالتالي يُعتبر ذلك إلتزاماً على المصارف والمؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة الاميركية، للإدلاء ببيانات ومعلومات عن عملاء يحملون الجنسية الاميركية أو خاضعين لقانون FATCA، ولصالح وزارة الخارجية الاميركية ولإعتبارات مكافحة التهرب الضريبي.

(قانون FATCA) وُضع كي يُطبق على جميع المصارف والمؤسسات المالية في دول العالم وبذات الطريقة وليس المقصود به مصارف أو بلداناً معينة، إنه تشريع خاص وإستثنائي صادر عن وزارة الخزانة الأميركية، تُلزم به كافة دول ومصارف العالم بتطبيقه تحت طائلة العقوبات الأميركية . فهو قانون له صفة العولمة، عابر لحدود كافة دول العالم تحت مظلة مكافحة التهرب الضريبي .

المهلة السابقة لتطبيق القانون كانت في 2013/12/31، تمّ تمديدها من قبل وزارة الخزانة الأميركية لغاية 1 تموز (يوليو)2014، لإعطاء المصارف والمؤسسات الأجنبية فرصة للإستعداد بصورة أفضل للإلتزام بتطبيق القانون، لأن أي قانون جديد خصوصاً بهذا الحجم يتطلب تطبيقه إجراءات وورش عمل تدريبية وقانونية وإدارية وتقنية، على المصارف والمؤسسات المالية المعنية القيام بها لضمان سلامة آلية التطبيق .

> **قانون FATCA سيترك إنعكاسات وصعوبات على المصارف والمؤسسات المالية، وستشمل مفاعيله كل مصارف العالم، وسيلقي عليها أعباءً وجهوداً كبيرة**

الإلتزام بتطبيق قانون(FATCA)

تبلّغت المصارف اللبنانية من مصرف لبنان، بواسطة الإعلام الرقم 897 تاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، والذي يستند إلى القرار الأساسي الرقم 10965 تاريخ 5 نيسان (أبريل) 2012، المتعلق بعلاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، القيام بالإستعدادات المؤاتية وإتخاذ الإجراءات كافة ضمن المهل المحددة في قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA، والنصوص التنظيمية والمذكرات المتعلقة به، بغية التحوط للنتائج التي قد تنعكس على علاقاتها مع المراسلين في الولايات المتحدة الأميركية، أو المراسلين خارجها المتقيدين بأحكام القانون المذكور عند بدء العمل به.

ويُذكّر إعلام مصرف لبنان، "تلافياً" لما قد يتعرض له القطاع المالي والمصرفي من مخاطر سمعة، وحفاظاً على المصلحة الوطنية العليا، ولا سيما على سلامة وإستقرار الأوضاع المصرفية، من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية وهيئات الإستثمار الجماعية العاملة في لبنان، إتخاذ كافة الإجراءات المناسبة في ضوء أحكام القانون المذكور أعلاه .

إذاً التوجُّه في لبنان واضح، حتمية وضرورة تطبيق القانون الأميركي FATCA بكل دقة وإلتزام تلافياً لمخاطر السمعة التي قد تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، وذلك بناءً على قناعة ومصلحة المصارف اللبنانية بضرورة التقيد بالقانون، لأن مصرف لبنان حريص على تطبيق هذا القانون، كون لبنان جزءاً من المنظومة المالية العالمية والمجتمع الدولي، والمصرف المركزي يلتزم بأن تتقيّد المصارف اللبنانية بتطبيق المعايير الدولية، بما فيها قانون FATCA.

عملياً باشرت المصارف اللبنانية التسجيل الإلكتروني على موقع إدارة الواردات الداخلية الاميركية Internal Revenue Service (IRS)، قبل نهاية العام 2013 لتنفيذه إعتباراً من تموز 2014، وسيكون على كل مصرف مسؤولية التعرّف على دافعي الضرائب الاميركيين من بين زبائنه، ويتوجب التحقق من العملاء الحاليين والجدد بدقة كبيرة، للتأكد من وجود رابط أو مؤشر مع الولايات المتحدة

الاميركية، يجعلهم خاضعين للقانون ومكلّفين بدفع الضريبة، وبالتالي تقديم معلومات عن حساباتهم والتصريح عنها الى IRS.

في دول العالم يوجد خياران لتطبيق قانون FATCA ، إما نموذج الإتفاقات الحكومية (IGA's)، أو عن طريق العلاقات المباشرة بين المصارف والمؤسسات المالية وبين سلطات الخزانة الأميركية، أي IRS .

الخيار الاول والذي اختاره لبنان، الإنضمام والتسجيل لدى IRS كل مصرف بمفرده، وبمؤازرة ومساندة لعملية تطبيق القانون من مصرف لبنان، لجهة إصدار التعاميم الخاصة التي تلزم المصارف، وتنظّم عملية تطبيق هذا القانون، لأن دور مصرف لبنان في هذا الإطار منوط بالرقابة المصرفية، وإصدار التعاميم لتطبيق القوانين التي ترعى العمل المصرفي. ولأن التطبيق بواسطة مصرف لبنان، والتصريح الى IRS في وزارة الخزانة الأميركية عن جميع زبائن المصارف العاملة قي لبنان، يشكّلان عبئاً ادارياً على الدولة لجهة تأمين الكوادر البشرية المختصّة والمدرّبة للقيام بهذه المهمة، وبالتالي فالمصارف اللبنانية هي من يسجل ويوقّع الإتفاقية مع IRS، والتي تتضمّن مجموعة من الإلتزامات الخاضعة لقانون FATCA، وأهمها هو تحديد المكلّف الأميركي بدفع الضرائب أكان مواطناً أميركياً حامل الجنسية، أو مولوداً في الولايات المتحدة، أو حاملاً بطاقة الإقامة (Green card)، أو لديه عنوان أو إقامة لفترة تزيد على 183 يوماً خلال مدة ثلاث سنوات، تُحتسب بطريقة خاصة حسب القانون، أو لديه عنوان بريدي للمراسلة، أو لديه رقم هاتف في الولايات المتحدة الأميركية، أو الذين منحوا توكيلاً لحساب شخص لديه عنوان في الولايات المتحدة، أو أعطى تعليمات بتحويل أموال إلى حسابات في الولايات المتحدة، مما يتوجب هنا التصريح عن كافة المعلومات المطلوبة عن حساباتهم وعناوينهم وخاضعة لموجب التصريح عن أصولها ومداخيلها أياً كان نوعها.

أما الخيار الثاني، فهو أن تقوم الدولة بالتوقيع على الإتفاق مع IRS كما حصل في دول الإتحاد الأوروبي، وأن تتعهد بموجب الإتفاق، بأن تلتزم المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام بالقانون، وأن تأخذ على عاتقها إلزام جميع المصارف والمؤسسات المالية التي تقع تحت رقابتها، بإعطاء الدولة المعلومات عن الزبائن الخاضعين للقانون، وأن تقدم هذه المعلومات بواسطة مركزية إدارية إلى IRS مباشرة، بحيث لا تكون هناك علاقة بين المصارف ووزارة الخزانة الأميركية .

الغاية من قانون FATCA

الغاية المعلنة أن الولايات المتحدة تلاحق المتهربين من دفع الضريبة، والخاضعين لقانون FATCA أينما وُجدوا في العالم، على خلفية أن السلطات الأميركية توفر لحامل الجنسية الأميركية كل الخدمات اللازمة له أينما تواجد في العالم، وبالتالي عليه أن يسدّد الضرائب المتوجبة عليه ليكون متساوياً في الحقوق والواجبات.

لكن هناك بحث عن موارد جديدة لتغذية الخزانة الأميركية، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية العام 2008 وتداعياتها والتي ألحقت أضراراً كبيرة بإقتصاد الولايات المتحدة، والتي كانت شرارتها أزمة قروض العقارات (Subprime)، لذلك سعت الإدارة الأميركية لإصدار قانون الإمتثال الضريبي بتاريخ آذار 2010، إي أيجاد مصادر إيرادات جديدة في ظل الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة، والحاجة لتمويل مشاريع جديدة وضرورية، حيث تشير بعض التقديرات إلى ضياع فرصة تحصيل 100 مليار دولار أميركي سنوياً تعتبر خسائر للخزانة الأميركية بسبب التهرب الضريبي من قبل الأفراد والشركات.

كما توجد غاية للقانون أيضاً، إلى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المصارف وإحكام السيطرة المالية على العالم، وبالتالي على المصارف والمؤسسات المالية (FFI's) في جميع أنحاء العالم تزويد السلطات الأميركية بمعلومات عن الشخص المكلّف بدفع الضرائب، لتشمل الإفصاح عن كافة الحسابات والمعلومات في الخارج، حتى تتمكن إدارة الواردات الداخلية الأميركية IRS من إستعمال هذه المعلومات الكاملة عن الفرد أو الشركة لتحديد مدى إلتزام المكلّف بدفع الضرائب، أي أن قانون FATCA هو قانون مكمّل للإلتزام الأساسي، وهو دفع الضرائب على عاتق المكلف الأميركي، أكان مقيماً أو خارج البلاد من أجل الحصول على الضريبة عن الإيرادات الناشئة من أصول مالية مستثمرة خارج الولايات المتحدة، ومن دون مراعاة للقوانين المحلية من تعرّض لإفشاء السرية المصرفية، وهو ما يخالف

القوانين المعمول بها في البلدان التي يعملون بها.
جمع معلومات عن الإميركيين أصحاب الحسابات في اي مكان من العالم، والمحتفظين بأصول مالية خارج الولايات المتحدة، أو الكيانات التجارية الاجنبية من شركات وغيرها التي يمتلك فيها أميركيون أو خاضعون لقانون FATCA حصصاً تزيد على 10 في المئة، وذلك بهدف إحصاء عدد المتهربين وتحصيل الضرائب، وبالتالي ضبط فتح الحسابات في المصارف الاجنبية، او الصناديق الإستثمارية أو غيرها من القنوات المالية خارج الولايات المتحدة الاميركية .
خلفيات غير معلنة للقانون FATCA خصوصاً أن القانون يشمل سلسلة واسعة من القطاعات غير المالية، ومنها على سبيل المثال شركات التأمين وصناديق الإستثمار وغيرها من المؤسسات .
وقد أدخل قانون FATCA مفهوم المؤسسة المالية الخارجية FFI Foreign Financial Institution الذي يشمل اي مصرف أو مؤسسة مالية تعمل خارج الولايات المتحدة، وبالتالي سيكون على المصارف اللبنانية أسوة بسائر المؤسسات المالية في العالم، الإلتزام بقانون FATCA ضمن المهلة المحددة المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين والإتفاقات النافذة، وبالتالي سوف تقع عليها مسؤولية التعرف على دافعي الضرائب الأميركيين من بين زبائنها، والتصريح عنهم وتقديم المعلومات عن حساباتهم إلى IRS .

السرية المصرفية وقانون FATCA

إن قانون FATCA في مواجهة القوانين المحلية والسيادية في بعض الدول، ومنها لبنان كقانون السريّة المصرفية، بحيث سيفرض هذا القانون على المصارف اللبنانية تزويد IRS بتفاصيل حسابات زبائنها الاميركيين، وبالتالي محاربة التهرّب الضريبي في الولايات المتحدة، يطال إحدى الدعائم الاساسية للقطاع المصرفي اللبناني منذ إقرار السرية المصرفية العام 1956، ولو أن ذلك بشروط معينة، وهي طلب التنازل للعملاء المكلّفين عن هذه السرية بهدف قانون FATCA ومن دون وجود أي خيار آخر حيث يُعتبر العميل غير متعاون.
إن الإمتثال لهذا القانون يتطلب موافقة العميل الخطية على رفع السرية المصرفية، بكل شأن يختص أو ينجم عن تطبيق قانون FATCA، بموجب كتاب خاص بذلك، يُجيز للمصرف تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة وعن الحسابات الى IRS .
وبذلك لا توجد مخالفة للسرية المصرفية المعمول بها في لبنان، لكن ذلك يشكل إستثناءً إضافياً على هذه السرية وبموافقة خطية من عميل المصرف، وإن كان لا مفر منها أمام العميل المُكلّف حسب قانون FATCA، وقد يعني ذلك متطلبات طارئة، مثل قانون مكافحة تبييض الأموال، أو واجب الإلتزام بالعقوبات الدولية التي قد تُفرض ، لكن ذلك ما هو إلا إحداث إستثناءات إضافية لقانون السرية المصرفية.
ولهذه الغاية صدرت عن جمعية مصارف لبنان بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2013، نماذج لإبلاغ ولتوقيع جميع الزبائن في ما يتعلق بقانون FATCA، حيث تتضمّن إشعاراً إلى جميع زبائن المصارف حول أخذ العلم عن الحسابات الخاضعة لهذا القانون، إضافة لنموذج ثان يتضمن المؤشرات على قانون FATCA، وتحديد الحالة التي تنطبق على عميل المصرف ضمن خيارات ثلاثة : إما عدم التكليف بالضريبة الأميركية وفقاً لقانون FATCA، أو بالتكليف بالضريبة الاميركية وفقاً لقانون FATCA، وهنا يتم التصريح برفع السرية المصرفية في ما يختص بالقانون المذكور، مع الإجازة بتقديم المعلومات إلى السلطات الأميركية وللمراسلين والمؤسسات المصرفية والمالية.
أما الخيار الثالث فهو تكليف بالضريبة الأميركية وفقاً لقانون FATCA لكل عميل في المصرف لا يوافق على رفع السرية المصرفية ولا يجيز تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة للسلطات الأميركية ، مع ما يستتبع ذلك من نتائج .
هنا ليس أمام المصرف خيار سوى إغلاق الحساب، ولا تتوقف الأمور هنا فقط بل يعتبر العميل غير متعاون (Recalcitrant Account Holder)بمفهوم قانون FATCA .
إذاً المصارف اللبنانية لا تخرق قانون السرية المصرفية، حيث كما تم ذكره سيتم الطلب من العميل لديها الذي تنطبق عليه شروط القانون، توقيعه على رفع السرية المصرفية لغاية قانون FATCA فقط، والذي يخوّلها بالتالي الكشف عن حساباته لصالح IRS. إن موافقة العميل على التصريح عن حساباته لصالح طرف محدد لا يشكّل خرقاً للسرية المصرفية وذلك عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون السرية المصرفية، لكن ذلك بداية لإستثناءات قد تزيد.

التحديات التي تواجه تطبيق قانون FATCA

سيترك قانون FATCA إنعكاسات وصعوبات على المصارف والمؤسسات المالية، وستشمل مفاعيله كل مصارف العالم ، وسيلقي أعباءً وجهوداً كبيرة جداً من خلال التالي :
– التحديات والصعوبات التي تواجهها المصارف اللبنانية للإمتثال للقانون، من كلفة وأعباء جديدة ناتجة عن هذه المتغيرات لتطبيق القانون ونطاقه، ويتطلّب وضع الترتيبات التقنية والقانونية اللازمة للإمتثال، من العمل على دراسة العناية الواجبة للزبائن الحاليين، للتعرّف على ما سمّي في قواعد القانون (الدلائل الأميركية) أي إمكانية تعريف السلطات الأميركية بالأشخاص أو الكيانات الخاضعة للضريبة ، مع وضع إجراءات جديدة حيّز التطبيق بالنسبة إلى الزبائن الجدد.
– الإمتثال للقانون ينطوي على تكاليف تشغيلية كثيرة ناجمة عن تعديل إجراءات فتح الحسابات الجديدة ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق فيها وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات التعرّف على العميل، وتكاليف إنشاء وحدة إمتثال لمتابعة قانون FATCA يعمل فيها موظفون أكفّاء، للتأكد من مدى فعالية الإجراءات المتخذة على صعيد التعليمات الخاصة بهذا القانون.
– تنفيذ القانون يتطلب بعض التعديلات اللازمة على نماذج "إعرف عميلك" KYC وإستثمارات جديدة تتناسب وتستجيب لمتطلبات هذا القانون لتتناسب ومتطلبات تطبيق قانون FATCA ، وما يتطلّب ذلك من جهد ووقت وتكلفة خصوصاً لناحية الإتصال

لا يمكن لأي مصرف أو مؤسسة مالية تجاهل قانون FATCA ، لأنها ستجد نفسها خارج السوق العالمية، نظراً إلى حاجة المصارف للتعامل مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة لتمويل التجارة الخارجية

بجميع الزبائن من دون إستثناء، لإحصاء وتصنيف الحسابات الاميركية US Accounts، وبذل العناية الواجبة لمعرفة العميل المكلّف بالضريبة، إذ لا يكفي أن يوقّع العميل على عدم وجود دلائل او مؤشرات على خضوعه للقانون، بل إن المصرف يجب أن تكون لديه القناعة، والتحقق من ذلك ولا توجد لديه شبهات أو مؤشرات ودلائل على وجود معلومات غير مغلوطة .

– نشوء مخاطر إضافية في المصرف من جرّاء قانون FATCA، لإحتمالات عدم التقيد والتطبيق الصحيح لحيثيات هذا القانون، خصوصاً مخاطر السمعة، مما يتطلّب إيجاد تصورات عملية مقترحة لدور إضافي لإدارة المخاطر في المصارف. مخاطر هذا القانون تكمن في التنبّه لحسن تطبيقه وتنفيذه لأنه لا يكفي ما يقدمه العميل من معلومات أكان مكلّفاً للقانون أم غير مكلف بالضريبة، المصارف مُلزمة بمراقبة الحسابات بشكل مستمر للتصريح عنها عندما يجب، وعلى المصارف مواجهة عملائها عندما تشكّ انهم خاضعون لقانون FATCA وإلا يجب تصنيفهم كعملاء غير متعاونين، في حال تمنعوا عن التصريح عن حساباتهم إلى IRS وإقفال حساباتهم.

– المدة الزمنية المتاحة قصيرة أمام المصارف لتحضير معلوماتها بشأن عملائها الخاضعين للقانون، على الرغم من التمديد مرات عدة للقانون، فالقانون يتطلّب فترة أطول، وتحضيرات للجهوزية التامة.

– تخصيص الدوائر الجديدة والبنية المعلوماتية الجديدة الخاصة بتفاصيل وآليات هذا القانون، من الناحية التقنية لتعريف وإدخال كافة المعلومات المطلوبة عن الزبائن لإحصاء المكلّفين بالضريبة، والحصول من المعلوماتية على كافة التفاصيل المطلوبة إضافة إلى لتأمين التمويل اللازم لإنشاء هذه الدوائر.

– تلبية إحتياجات تطبيق قانون FATCA من التقارير المالية إلى IRS لجميع تعاملات وبيانات العملاء الذين ينطبق عليهم القانون، وإلا ستطبق عليهم عقوبات مالية نتيجة عدم الإمتثال لتقديم تلك البيانات، وبالتالي لا بد من إجراء سلسلة من التعديلات المالية والقانونية والتدريب للموظفين والمسؤولين في المصرف وإعداد الكوادر البشرية لتطبيق القانون، وصولاً الى التعديلات التسويقية، إضافة إلى تعديلات محاسبية لتطوير التقارير المالية للمصرف ومستندات التعاقد مع العملاء وبالتالي دراسة الأثر المحاسبي من تطبيق هذا القانون على المصرف.

العقوبات في حال عدم الإلتزام بالقانون

الإلتزام بقانون FATCA هو حتمي للمصارف والمؤسسات المالية اللبنانية، لا خيار فيه. يجب التطبيق الكامل والتعاون مع وزارة الخزانة الأميركية وذلك للاسباب التالية:

– تلافي مخاطر السمعة (Reputational Risk) التي قد تصيب اي مصرف غير متعاون نتيجة عدم الإلتزام بالقانون.

– حاجة المصارف اللبنانية لإستمرار التعامل مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك حفاظاً على مصالحها ومصالح زبائنها في علاقاتها وتعاملاتها مع النظام المصرفي الأميركي الذي هو ممر حتمي ورئيسي للتحويلات والعمليات المالية التي تجري في السوق الدولية وبالعملة الأميركية .

– عدم الخضوع لعقوبات الإقتطاع بنسبة 30 في المئة من حسابات المصرف لدى المصارف الأميركية وفق لوائح الخزانة الأميركية لصالح IRS من قيمة الحوالات والدفعات المالية ، والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة ، أو تمر عبرها من خلال النظام المصرفي أوالمالي.

– إزدياد وتيرة العقوبات تدريجياً حتى تصل إلى وقف التعامل مع المصرف أو المؤسسة المالية من المصارف الأميركية المراسلة (Correspondent Banks) مع إحتمال إقفال حسابات المصرف غير المتعاون مع أي مصرف أميركي آخر في الولايات المتحدة وأي مصرف مهما كان حجمه لا يستطيع تحمّل هذا النوع من العقوبات .

– لا يمكن لأي مصرف أو مؤسسة مالية تجاهل قانون FATCA ، لأنها ستجد نفسها خارج السوق العالمية، نظراً إلى حاجة المصارف للتعامل مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة لتمويل التجارة الخارجية، وبعملة الدولار الأميركي. لعملائها مع الأخذ في الإعتبار أن ما يزيد على 65 في المئة من ودائع القطاع المصرفي اللبناني هي بالدولار الأميركي.

خاتمة

المصارف اللبنانية تعمل بحسب الأصول المهنية ، وتلتزم بالقوانين والمعايير الدولية حفاظاً على سمعتها في الخارج، لدى المصارف اللبنانية الإرادة بأن تبقى ضمن العولمة المالية، خدمة للإقتصاد الوطني، وبالتالي الحفاظ على علاقات تعاون مع المصارف الأميركية المراسلة وبالتالي سيتم التعاون مع IRS، وليس من مصلحتها إخفاء التصريح (Reporting) عن الزبائن الخاضعين لقانون FATCA، كذلك على المصارف متابعة العملاء الذين لديهم أي مؤشرات (US Indicia) ، لإحتمال خضوعهم لهذا القانون. إن تطبيق قانون FATCA يتطلب تكلفة وجهداً، وتهيئة للبيئة الإدارية والمعلوماتية والإمتثال لوضع آليات التطبيق والتنفيذ بما يتلاءم مع القوانين اللبنانية ولا سيما قانون السرية المصرفية، للحفاظ على الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

القطاع المصرفي اللبناني، برهن عن تعاون وإلتزام وتطبيق لكامل المعايير الدولية، من خلال الاداء الإداري الجيد والشفافية والمصداقية، وكان من السبّاقين في المنطقة العربية بمباشرة الإجراءات التنظيمية والإدارية المطلوبة لتطبيق قانون الإمتثال الضريبي FATCA

***مدير وخبير مصرفي**